

دراسة عن الموجود الثابت الممول من صناديق التعليم العالي

م.م بلال محمد داود/الجامعة التقنية الوسطى/الكلية التقنية الادارية/ bilal_daood@ntu.edu.iq
م.م دعاء ادريس يون /جامعة الموصل/كلية الادارة والاقتصاد/ Doaaadres2017@gmail.com

P: ISSN : 1813-6729

E : ISSN : 2707-1359

<https://doi.org/10.31272/jae.i135.1175>

مقبول للنشر بتاريخ: 2022/9/20

تاريخ أستلام البحث : 2022/7/25

المستخلص

تعد الموجودات الثابتة من اهم المتطلبات التي تحتاجها الوحدات الحكومية في مزاولة اعمالها ، ومن دونها لا يمكن لهذه الوحدات ان تمارس عملها بصورة صحيحة ، وفيما سبق كانت الوحدات الحكومية تحصل على الموجود الثابت من خلال التمويل الذي ياتي من الموازنة الجارية ، ولكن بسبب التعثر المالي الذي تعاني منه وزارة المالية في السنوات الاخيرة ، حيث ان الموازونات الجارية متوقفة او انها لم تقرر اصلا ، فقد اعتمدت الوحدات الحكومية على شراء الموجود الثابت من خلال صناديق التعليم العالي لديها ، الا ان هناك اجراء محاسبي تعتمد عليه الوزارة وهو تحويل الموجود الثابت الذي يتم الحصول عليه من اموال الصناديق الى الموازنة الجارية ، الامر الذي يحرم هذه الوحدات من حق التصرف فيما تملك ، وعليه جاء البحث لبيحث هذه الاجراءات واقتراح تغييرها ، مع اقتراح حسابات مخزنية لصناديق التعليم بغية ادخال الموجود فيها واظهاره في حساباتها المخزنية .

الكلمات المفتاحية : الموجود الثابت ، صندوق التعليم العالي ، الموازنة الجارية .



مجلة الادارة والاقتصاد

مجلد 47 / العدد 135 / كانون الاول/ 2022

الصفحات : 210 - 217

مقدمة

منهجية البحث .

مشكلة البحث :

الموجودات الثابتة التي تقوم الوحدة بشرائها تثبت في ميزان المراجعة في حساب الموجود الثابت ومقابل الموجود حيث ان هذه الموجودات كانت تمول من الميزانية التشغيلية ، الا انه بسبب الظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد حيث لا يوجد ميزانيات تشغيلية على مدى عامين ، الامر الذي اضطر هذه الوحدات ان تمول شراء الموجود الثابت الذي تحتاجه من صناديق التعليم العالي لديها ، وظهرت مشكلة تسجيل وتبويب هذه الموجودات

اهمية البحث :

الموجود الثابت من اهم مصادر الوحدات الحكومية وخاصة المؤسسات التعليمية التي تستعين به لمزاولة نشاطها واتمام عملها ، لذلك لابد من المحافظة عليه وايجاد الطرق والاجراءات المحاسبية الصحيحة التي ترافق عملية قياس هذا الموجود ، مع حفظ حق الوحدات في امتلاك الموجود الثابت الممول من صناديقها وكذلك حق التصرف به .

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان اسس وطرق مقترحة جديدة لتسجيل الموجود الثابت ضمن حسابات الوحدات الحكومية المتمثلة بالجامعة التقنية الشمالية وتشكيلاتها ، وذلك تماشيا مع حالة عدم وجود ميزانية تشغيلية يمكن من خلالها تمويل شراء هذه الموجودات .

فرضية البحث :

تتمثل فرضية البحث في ان وجود طريقة صحيحة لتسجيل الموجود الثابت في سجلات المؤسسات التعليمية يؤدي الى بيان الرقم الصحيح الذي سيظهر في سجلات التوحيد في الوزارة.

منهجية البحث :

اعتمد الباحثان في تغطية الجانب النظري منه على المنهج الوصفي والمتمثل في الاديبيات التي تناولت موضوع البحث ، اما الجانب العملي فقد تم دراسة السجلات وموازن المراجعة المعدة في تشكيلات الجامعة التقنية الشمالية لعام 2021 والبحث في طرق تسجيل الموجودات الثابتة فيها .

الفصل الاول

الاطار النظري للموجود الثابت

اولا: الموجود الثابت في الوحدات الحكومية.

عرف المعيار رقم (1) الصادر عن لجنة القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) الموجودات الثابتة (fixed assets) بأنها " موارد تسيطر عليها الوحدات الحكومية نتيجة لأحداث سابقة والتي يتوقع أن تتدفق منها إلى الوحدة منافع مستقبلية أو خدمات محتملة " (IFA Cpsc ، IPSAS 1 ، 2000 ، 10) لأي نشاط اقتصادي يلزمه مجموعة من الموارد ذات القيمة المادية التي يتوقع استخدامها في عملياته خلال فترات زمنية طويلة الى حد ما ، وهذه تسمى بالموجودات الثابتة وتشمل العقارات ، والمعدات والسيارات والاثاث وغيرها من الموجودات المادية. (راضي، 2011، 413) ، الناظر الى خصائص الموجود الثابت يجد انه معد لمزاولة النشاط وقيام الوحدة بنشاطها المختلفة وليس في النية لا في الاجل القريب ولا البعيد القيام ببيعه او استبداله لذلك هو يخضع لعملية احتساب الاندثار depreciation (عابد ، 2006 ، 3) وتكون ذات طبيعة ملموسة لوجودها المادي كما وتحقق منافع مستقبلية ، ويمكن التحكم بها والسيطرة عليها ، وتم تملكها في الماضي : (الحبيطي، 1998، 261) و(الدباغ، 2000، 52) ، اما ما يخص تسجيل الموجود في السجلات المحاسبية فانه يتم بالقيمة التي دفعت لامتلاكها، وهذا يعني أن الموجود الثابت يظهر في القوائم المالية الدورية وفقاً لتكلفتها الفعلية التاريخية لامتلاكها، (بني عطا، 2007، 48) والتكلفة التاريخية Historical cost هي القيمة النقدية المدفوعة أو ما يعادل تلك القيمة المدفوعة أو القيمة العادلة لأي موجود اخر قدمت للحصول عليه حالة المبادلة في تاريخ شراء الموجود أو تاريخ الحصول عليه او إنشائه، والمعيار الحاسم في بيان التكلفة هو نسبتها إلى نقطة زمنية معينة تتمثل بتاريخ الشراء أو الإنشاء، ويمكن القول إن التكلفة التاريخية تمثل القيمة السوقية المنسوبة (حنان، 2009، 410) .

ويتمثل الموجود الثابت في الوحدات الحكومية بالموجودات الثابتة التشغيلية (operating assets) التي تستخدمها الوحدات الحكومية في ممارسة نشاطها الاعتيادي وهي تضم (المباني ، وسائط النقل ، الأثاث، المكائن ، وغيرها) . وكذلك موجودات البنية التحتية (Infrastructure assets) والتي تضم (الطرق والجسور

والسدود ، وغيرها) . وموجودات الموروثات الحضارية (cultural heritage assets) والرموز الوطنية والتي تضم (التحف الأثرية ولآثار والمراجع العلمية النادرة والنصب التي تمثل رموزا وطنية) . (عبدالله ، 2009 ، 151) ، وتمثل هذه الموجودات، الموجودات الملموسة أما الموجودات غير الملموسة والمتمثلة بشهرة المحل وبراءة الاختراع فهي موجودة في المشاريع الهادفة التي تسعى لتحقيق ربح ، أما ما يخص الوحدات الحكومية التي لا تهدف لتحقيق لربح فيمكن اعتبار الشفافية والنزاهة وما تقدمه للمجتمع من خدمات بمثابة سمعة تعود لتلك الوحدات وهي قابلة للتغير حسب كمية وجودة الخدمة المقدمة إلا أن ذلك لا يقابله ثمن . (باشي، 2013:12) .

ثانيا: الحصول على الموجودات الثابتة .

يتم الحصول على الموجودات الثابتة بإحدى الطرق الآتية (SWITZERLAND،GENEVA،7،2020) .

1. الشراء من قبل الجهة المنفذة للمنحة بما يتوافق مع اللوائح والقوانين المعمول بها وشروط اتفاقية المنحة .
2. الشراء من قبل طرف ثالث بالوكالة عن الجهة المنفذة للمنحة (أي عن طريق وكلاء الشراء) .
3. الشراء من قبل أحد منفذي المنح نيابة عن آخر (على سبيل المثال ، الشراء من قبل الممثل العام)
4. الشراء المباشر من قبل الصندوق العالمي بالنيابة عن الجهة المنفذة للمنحة من خلال آلية المشتريات المجمع .
5. التبرع بالأصول الثابتة على المستوى القطري من قبل واحد أو أكثر من أصحاب المصلحة .

وبالانتقال الى بيان كيفية إدارة الموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية نجد ان ادارتها تتم من خلال المبادئ

الآتية : (Haholongan،2016:163)

1. مبدأ اليقين في القيمة .
 2. مبدأ اليقين القانوني .
 3. مبدأ المساواة .
 4. مبدأ الشفافية .
- الهدف من إدارة الأصول هو تحقيق أفضل ملاءمة بين وجود الأصول واستراتيجية المؤسسة (المنظمة) بفعالية وكفاءة. يغطي هذا دورة الحياة الكاملة للأصل من التخطيط ووضع الميزانية إلى التوجيه والمراقبة والتحكم وكذلك إدارة المخاطر والتكاليف المرتبطة خلال دورة حياة الأصل .

ثالثا: أساليب القياس والتقييم المحاسبي للموجودات الثابتة.

نظرية المحاسبة مرت خلال تطورها بالعديد من المراحل، حيث كان لكل مرحلة مميزاتاها ، وكان من بين أهم نتائج هذا التطور هو التوجه من المنهج التقليدي إلى المنهج الحديث والذي فيه تحولت المحاسبة الى نظام للمعلومات يقوم بإعداد تقارير مالية تقدم معلومات مالية متكاملة. ويُعد القياس المحاسبي المحور الأساس الذي عليه ترتكز الأنشطة المحاسبية على نحو عام في إعداد المعلومات المحاسبية وعليه تتوقف دقة تلك المعلومات ومقدار ملاءمتها ومقدار الوثوق بها، وبهذا الشكل يكتسب القياس المحاسبي أهمية كبيرة ومؤثرة في عملية اتخاذ القرار، ويقوم القياس المحاسبي على تحديد القيم التي تتعلق بكل عنصر من العناصر التي تتضمنها القوائم المالية، وعرض هذه القوائم بمصداقية عالية، وينفرد الفكر المحاسبي بدوره الرئيسي في القياس ، حيث يتمثل جوهر ارتكاز العمل المحاسبي على قياس الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية معبرا عنه بالأرقام بهدف تحديد نتائج اعمالها ووضعها المالي (الجوزي، 2012، 70) .

1. أساليب القياس المحاسبي للموجود الثابت .

يعتمد الأسلوب المتبع في عملية القياس على الهدف من قياس الخاصية والبعد الزمني، وتنحصر أساليب القياس في ثلاثة أنواع هي أساليب القياس الأساسية أو المباشرة، وأساليب القياس الغير مباشرة، وأساليب القياس التحكيمية (عبدالملك، 2013، 50)

- أ- الأسلوب المباشر للقياس: من خلال هذا الأسلوب يتم اثبات الحدث تاريخياً كعملية الشراء أو الامتلاك طويل الأجل للموجود، فيكون القياس والتسجيل بصورة مباشرة .
- ب- الأسلوب الغير مباشر للقياس: قد تحتاج هذه العملية إلى عدة مراحل للوصول إلى الكلفة النهائية ويتم استخدام أساليب القياس غير المباشرة في عمليات الاحتساب المبنية على الرياضيات أو التحميل أو استخدام الطرق الرياضية والإحصائية عندما يتعلق الأمر بقياس عائدات مستقبلية.
- ج - أساليب القياس التحكيمية: وهي الأساليب التقليدية في التقدير المحاسبي التي تقوم اغلبها على اجتهادات تحكيمية .

2. مبادئ التقييم:

لغرض القيام بعملية التقييم فلا بد من وجود مبادئ تحكم هذه العملية ، ومن خلال فهم الاتجاهات الاقتصادية فقد تم التوصل إلى مبادئ التقييم الآتية (ناصر الدين، 2013، 16)

- أ- مبدأ البديل / وهو أن يتوفر لكل طرف من اطراف المعاملة إمكانية الاختيار.
- ب- مبدأ التبادل / أن تتحدد قيمة الموجود الثابت بقيمة موجود آخر مشابه يمكن أن يحل محله.
- ت- مبدأ المنافع المستقبلية / عندما نحدد الإيرادات المستقبلية فإننا نحدد السعر الجاري .
- ث- مبدأ الإنتاجية العالية / وهذا المبدأ يتم تطبيقه عندما يتم تحليل مؤشرات الربحية والإنتاجية خلال تقييم الممتلكات.
- ج- مبدأ التنوع / ذلك عندما يتم مراعاة العوامل الاجتماعية والسياسية والبيئية والجغرافية وعوامل اخرى تؤثر بمستوى السعر.
- ح- مبدأ المنافسة / ذلك عندما يتم تقييم الموجود الثابت وفقاً للمبدأ لذي يقول بأن فرص توليد الإيرادات تخلق ظروف المنافسة.

3. اسباب اعادة تقييم الاصول الثابتة :

1. هناك عدة اسباب لاعادة تقييم الاصول الثابتة منها (التجاني،2014،37).
2. ارتفاع قيمة الاصل الثابت ارتفاعاً كبيراً . ويستخدم المحاسب هذه الزيادة في تقوية المركز المالي.
3. انخفاض قيمة الاصل انخفاضاً كبيراً . الامر الذي قد يدفع بالمحاسب الى اظهارها بالقيمة الحقيقية حتى تمثل حسابات مركزه المالي بدقة .
4. التغيير في الشكل القانوني للشركة سواء بانفصال شريك أو انضمامه أو اندماجها بشركة اخرى وذلك لتحديد حصة الشريك المنفصل أو المنظم من صافي الاصول.
5. تقدير القيمة الحقيقية للأصل عند طلب الحصول على ائتمان طويل الاجل.
6. تقدير قيمة الاصل التي ترغب المنشأة في التأمين عليه ضد الاخطار المختلفة.
6. عند عرض الاصل للبيع.

رابعاً : إجراءات المحاسبة عن الموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية .

النظام المحاسبي الحكومي اعتمد في اغلب دول العالم للسنوات السابقة على الأساس النقدي في تسجيل التصرفات المالية للوحدات الحكومية ، ذلك لان الوحدات الحكومية لا تهدف إلى تحقيق الربح ، وبساطة وسهولة العمل وفقاً للأساس النقدي . والاعتقاد بعدم الحاجة إلى حساب تكاليف الخدمات المقدمة من قبل الوحدات الحكومية ذلك لانها تقدم من دون مقابل أو بمقابل رمزي لا يرتبط بكلفة إنتاج الخدمة ، وعلى وفق الأساس النقدي فقد تمت معالجة الموجودات الثابتة على إنها مصروفات أو نفقات جارية ومن ثم عدم احتساب الإندثار لهذه الموجودات الثابتة . ومع تنوع نشاط الوحدات الحكومية وتوسع ملكيتها للموجود الثابت استوجب الأمر ضرورة توفير مقومات السيطرة المحاسبية على امتلاك واستخدام الموجود وهذا ما أكدته الدراسة رقم 1 الصادرة عن لجنة القطاع العام التابعة لـ (IFAC) والتي بينت أن القوائم المالية الصادرة عن الوحدات الحكومية للموارد الموكلة إليها والخدمات المحتملة من الموجود الثابت الموضوع تحت سيطرتها يجب ان يتم قياسه والافصاح عنه بصورة صحيحة وملائمة وموثوق بها . (IFA Cpsc Study 1991 :8)

ومع التطور الذي شهدته المحاسبة الحكومية تخلت معظم دول العالم عن الاعتماد على الأساس النقدي وبدأت بالاعتماد على أسس أخرى يمكن بيانها بسلسلة طرفها الأول الأساس النقدي ، والطرف الثاني أساس الاستحقاق ويقع بين هذين الأساسين الأساس النقدي المعدل وأساس الاستحقاق المعدل الامر الذي أدى إلى الاختلاف في الإجراءات المحاسبية عن الموجود الثابت تبعاً لاختلاف الأساس المحاسبي الذي يتم اتباعه

الفصل الثاني

الاطار العملي

معالجة الموجود الثابت الممول من صندوق التعليم العالي

فيما سبق وبالتحديد الفترة التي سبقت عام (2020) كانت الموجودات الثابتة التي تشتريها الوحدات الحكومية يتم تمويلها من الموازنة التشغيلية وفقاً للاموال المخصصة ، الا ان الظروف التي مرت على البلد (العراق) تسببت في عدم اقرار الموازنات ، وبالتالي لا تستطيع الوحدات الحكومية الحصول على الموجود الثابت من خلال الشراء من اموال الموازنة التشغيلية ، ولهذا لجأت هذه الوحدات الى شراء الموجود الثابت من خلال صناديق التعليم العالي اي (تمويل ذاتي) .

والمتتبع للقرارات الحكومية يجد ان هكذا حالات قد ورد ذكرها وتنظيمها في تعاميم مختلفة منها ما ورد في كتاب هيئة المعاهد الفنية ذي العدد 4392/2/7 بتاريخ 2001/3/19 والذي جاء فيه (لغرض توحيد اجراءات معالجة قيد الموجودات الثابتة المشتراة من النسبة المخصصة للاختناقات (30%) من ايراد صندوق التعليم في سجلات الصناديق وحسابات الموازنة الجارية وبهدف السيطرة على الموجودات الثابتة وادخالها في سجلات محاسبة (13) الخاصة بالكلية او المعهد واخضاعها للجرد السنوي وتحاشي احتساب مخصص الاندثار السنوي

وفقا لمبادئ النظام المحاسبي الموحد ، حصلت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/الدائرة القانونية والادارية بموجب كتابها المرقم 2117 في 2001/2/19 على اتباع ما يلي بشأن معالجة تلك الحالات .
اولا : توثيق قيد الشراء عند تسجيله في حسابات الصناديق بالنسخ الاصلية من الاوليات المعززة للصرف (عروض المواد المشتراة ، قوائم الشراء ، مستندات الادخال المخزني) ..
ثانيا : ارفاق نسخ مصورة من الاوليات المرفقة بقيد الشراء المذكور في اولا اعلاه مع النسخة الثانية منه مع القيد المحاسبي الخاص بمناقلة الموجودات الثابتة عند تسجيلها في حسابات الموازنة الجارية لتكون مع الاوليات المعززة لها .
ثالثا : تنظيم القيود المحاسبية الخاصة بالموجودات الثابتة المشتراة في سنوات سابقة كما يلي :

1/ الموجودات التي تم احتساب مخصص اندثار لها (سجلات صندوق التعليم العالي).
 القيد الاول / من مذكورين
 xx ح / مصروفات تحويلية 38
 Xx ح / المساهمة في نفقات الوحدات المركزية او التابعة 382
 Xx ح / مخصص اندثار الموجود 231
 Xx الى ح / الموجودات الثابتة 11
 القيد الثاني / xx من ح / المصروفات الاخرى 39
 ح / مصروفات سنوات سابقة 391
 Xx الى ح / المصروفات التحويلية 38
 ح / المساهمة في نفقات الوحدات المركزية التابعة 382
2/ الموجودات التي لم يتم احتساب الاندثار لها ولا يوجد لها مخصص اندثار المتراكم (سجلات صندوق التعليم العالي).
 القيد الاول / xx من ح / مصروفات تحويلية 38
 ح / المساهمة في نفقات الوحدات المركزية او التابعة 382
 Xx الى ح / الموجودات الثابتة 11
 القيد الثاني / xx من ح / المصروفات الاخرى 39
 ح / مصروفات سنوات سابقة 391
 Xx الى ح / المصروفات التحويلية 38
رابعا : تعليمات الشراء / تنظم القيود الخاصة بعمليات الشراء الجديدة على السنة 2001 والسنوات القادمة وكما يلي (سجلات صندوق التعليم العالي).
 1/ قيد الاستحقاق

Xx من ح / الموجودات الثابتة 12
 Xx الى ح / داننو نشاط غير جاري 265
 2/ قيد السداد (الصرف)
 Xx من ح / داننو نشاط غير جاري 265
 Xx الى ح / نقدية لدى المصارف 183
 3/ القيد المحاسبي للمناقلة من حسابات الصندوق الى حسابات الموازنة الجارية
 Xx من ح / مصروفات تحويلية 38
 Xx الى ح / الموجودات الثابتة 12
خامسا : القيد المحاسبي الذي يسجل في سجلات الموازنة الجارية وللحالتين الواردتين في (ثالثا) و(رابعا) وحسب الشهر الذي تتحقق فيه الحالة .
 Xx من ح / الموجودات الثابتة 19

Xx الى ح / مقابل الموجودات الثابتة 29
 لا تخذ ما يلزم واثبات ذلك في سجلاتكم المحاسبية بحيث لا يظهر رصيد للموجودات الثابتة وحساب مخصص الاندثار المتراكم لها في ختامية السنة المالية 2001 في حسابات صندوق التعليم العالي .
 بعد هذا العرض يتضح ان المقصود من هذا القرار ان الموجود الثابت الذي يتم شرانه من صندوق التعليم العالي يتم اثباته اولا في سجلات صندوق التعليم ، ثم بعد ذلك يتم اخراجه من نفس السجلات وتحويله الى سجلات حسابات الموازنة الجارية بالقيد الاتي .

Xx من ح/ مصروفات تحويلية 38

Xx الى ح/ الموجودات الثابتة 12

وللتوضيح نأخذ هذه الحالة :حيث قامت الكلية التقنية بشراء موجودات قيمتها 5881000 من اموال الصندوق ثم تم تحويلها الى (سجلات الموازنة التشغيلية) بالقيد الاتي .

1. قيد تحويل الموجودات من الصندوق الى الموازنة
5881000 من ح/ مصروفات تحويلية
2. قيد اثبات الموجودات في سجلات الموازنة الجارية
5881000 من ح/ الموجودات الثابتة

وهذا يعني ان الموجود الثابت في سجلات صندوق التعليم يصبح رصيده صفرا ، وهذا الاجراء يعمل به الى حد الان حيث ان ديوان الرقابة المالية اعز للتشكيلات التابعة للجامعة التقنية الشمالية بتطبيق وتثبيت هذه القيود بحسب ما تم الحصول عليه من خلال المقابلات الشخصية .
وقد تم اللجوء الى هكذا اجراء بغية اظهار الموجود الثابت الذي يتم شراؤه من صندوق التعليم في سجلات التوحيد النابعة للوزارة .

الا ان هذا الاجراء والمعالجة المحاسبية للموجود الثابت سوف تحرم التشكيلات التي تشتري هذه الموجودات من صناديقها في حق التصرف به ، وهذا يترتب عليه النقاط الاتية :

اولا : عدم قدرة التشكيل على بيع الموجود مستقبلا .

ثانيا : عدم قدرة التشكيل على استبدال الموجود .

ثالثا : عدم قدرة التشكيل على منح واهداء الموجود .

وباختصار ليس بإمكان التشكيل ان يتصرف بما يملك ، وهناك مشكلة اخرى تضاف الى ما سبق وهو الاجراءات المعقدة التي تلحق عملية شراء الموجود ، حيث ان الوحدة او التشكيل يجب ان يخاطب الجامعة اذا ما اراد شراء موجود حتى وان كان من صندوقه ، وبدورها الجامعة تفتح الوزارة ، ومن ثم تحصل الموافقة بعد سلسلة من الاجراءات المعقدة ، وكذلك عملية شطب الموجود فيه اجراءات جدا معقدة مما يؤخر عملية الجرد وارباك الحسابات الختامية .

وعليه يرى الباحثان ضرورة اعادة النظر في هذا الاجراء ، وضرورة منح التشكيلات حرية التصرف في موجوداتها خاصة ان الموازنة التشغيلية تمويلها مركزي ، وصندوق التعليم العالي تمويله ذاتي ، فلا يجوز الدمج بينهم .

علما ان الصندوق وحدة محاسبية مستقلة .

وله راس مال مستقل .

وفيه شهادة تاسيس .

الا انه ليس فيه حسابات مخزنية ، وهذا ماخذ على الصناديق انها ليس فيها حسابات مخزنية ، وهذا ليس بالامر الصعب حيث يمكن اقتراح حسابات مخزنية للصندوق مشابهة للحسابات المخزنية للموازنة الجارية . ويمكن ان يتم جرد الموجودات الثابتة التي يتم شراؤها من الصناديق بصورة مستقلة عن الموجودات التي يتم تمويلها من الموازنة الجارية ، وبذلك ستتملك الوحدات هذه الموجودات ويصبح لديها حرية التحكم بموجوداتها بيعة وشراء ومنحا وشطبا .

وقد يثار تساؤل في هذا السياق مفاده ان الموجود الثابت الذي دخل في حساب صندوق التعليم ومول منه قد يكون عرضة للتلاعب ، وهنا ياتي دور الاجهزة الرقابية متمثلة (بديوان الرقابة المالية) الذي له السلطة على مراقبة حسابات الصناديق ، فليس من الصعب مسك سجل للحسابات المخزنية يثبت فيه حساب الموجود وتكليف شخص بمسك هذه الحسابات واطهار قيمة هذه الموجودات ضمن الحسابات الختامية للصندوق .

الاستنتاجات :

- 1_ الوحدات التي تشتري الموجود الثابت من صندوق التعليم العالي (التمويل الذاتي) يتم تحويله الى حسابات الموازنة الجارية .
- 2_ هذا التحويل سوف يحرم الوحدة من حق التصرف في ما تملك (بيعا واستبدالاً واهداءً) .
- 3_ هذا التحويل سوف يعقد اجراءات الحصول على الموجود لان فيه اجراءات ترتبط بموافقة الوزارة .
- 4_ الدمج بين اموال الموازنة الجارية و اموال الصناديق يظهر ارقام غير حقيقية .

التوصيات :

- 1_ ضرورة الفصل بين موجود الوحدة الذي يتم تمويله من صندوق التعليم عن الموجود الذي يتم تمويله من الموازنة الجارية .
 - 2_ اعطاء مساحة من المرونة للوحدات في التحكم بموجوداتها .
 - 3_ استحداث حسابات مخزنية لصندوق التعليم في الوحدات .
 - 4_ تشكيل لجان لجرد الموجود سنويا واطهاره في الحسابات الختامية لصندوق التعليم العالي .
- قائمة المصادر :**

الرسائل والاطاريح

01. باشي، ياسر سمير محمود السراج، 2013، تقويم نظام الرقابة الداخلية على الموجودات الثابتة في الوحدات الحكومية بالتطبيق في مديرية بلديات نينوى، رسالة دبلوم عالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
02. الجوزي، غنية، 2012، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطويرها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.
03. الدباغ، مي زهير يونس، 2000، المشاكل المحاسبية لمعالجة الموجودات في النشاط الزراعي بالتطبيق على منشآت مختارة في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
04. عابد ، محمد نواف حمدان ، 2006 ، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الموجودات الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة .
05. عبدالملك، زين، 2013، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر.
06. ناصر الدين، صفاء، 2013، إمكانية تطبيق معايير التقييم الدولية في قياس القيمة العادلة للشركات السورية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا.
07. التيجاني خالد حسين ، 2014، اثر المعايير المحاسبية في اعادة تقييم الاصول الثابتة ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي ، جامعة شندى ، السودان .

الدوريات

01. الحبيطي، قاسم محسن، 1998، العلاقة بين الاندثار ودورة اكتساب الأرباح في عمليات استبدال الموجودات الثابتة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (19)، العدد(53).
02. عبد الله ، علي مال الله ، 2009 ، تقويم إجراءات المحاسبة عن الموجودات الثابتة والمخزنية في الوحدات الحكومية دراسة في عينة من الوحدات الحكومية في محافظة نينوى ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (31) ، العدد (96) ، العراق .
الكتب
1. بني عطا، حيدر محمد علي، 2007، مفاهيم أساسية في قياس الأصول الثابتة ، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. حنان، رضوان حلوة، 2009 ، مدخل النظرية المحاسبية، ط 2، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن.
3. محمد سامي راضي ، محاسبة الموجودات ، 2011 ، دار التعليم الجامعي ، كلية التجارة ، جامعة طنطا

المصادر باللغة الانكليزية

- 1 . - IFA Cpsc ، IPSAS1 presentation Statements ، New York ، May 2000.
- 2 . GENEVA، SWITZERLAND، 2020،Guidelines forFixed Assets Management.
- 3 . IFA Cpsc study 1 ، the Governmental Financial Reporting Entity، Issued by the International Federation of Accountants ،New York ، July 1991 .
- 4 . Yuliansyah،Rahmat&Haholongan،Rutinaias،Fixed Assets Analysis and Its Inventory ofManagement and Use of Assets in the Government ofEast Jakarta City 2013-2016،Advances in Economics، Business and Management Research، volume 127.

A study on the fixed asset funded by higher education funds

A. L Bilal Mohammed Dawood /bilal_daood@ntu.edu.iq .

A. L. Doaa Idris Yoon /Doaaadres2017@gmail.com
/Administrative Technical College, University of Mosul
Northern Technical University

Abstract

Fixed assets are among the most important requirements needed by government units in conducting their business, and without them, these units cannot carry out their work properly. The Ministry of Finance in recent years, as the current budgets are stalled or were not approved at all, the government units relied on purchasing the fixed asset through their higher education funds, but there is an accounting procedure adopted by the Ministry, which is the transfer of the fixed asset that is obtained from the funds to the current budget, which deprives these units of the right to dispose of what they own, and accordingly the research came to discuss these procedures and suggest changing them, with the proposal of storage accounts for education funds in order to enter what is in them and show them in their storage accounts.

Keywords: fixed assets , higher education fund , current budget .
